البحوث

حزب التحرير في المجتمع الكويتي
(١٩٥٢ ـ ١٩٩٦)

د. أحمد مبارك البغدادي*

مقدمة:

شهد القرن العشرين منذ الخمسينيات حتى الآن ظهور العديد من الجماعات الدينية التي يمكن تصنيفها بجماعات الإسلام السياسي ، والتي تتمايز فيما بينها بالأسلوب واجب الاتباع لتحقيق هدفها العام ، والمتمثل في العمل على إقامة المجتمع الإسلامي بصورته السلفية التقليدية ، حيث تكون الشريعة الإسلامية محور الحياة العامة ، وصاحبة السيادة العليا في المجتمع والدولة ، وهذا يفسر اشتراك هذه الجماعات على الرغم من اختلاف توجهاتها وتباين أساليبها ، في شعار «الإسلام هو الحل» في الانتخابات العامة وفي منشوراتها وكتبها ، وهو شعار يتسم بالعمومية ونبل المقصد ، المتمثل في إقامة المجتمع الإسلامي وصولا إلى الدولة الإسلامية .

هناك أسلوبان تتبناهما الجماعات الدينية في مجال الدعوة إلى إقامة الدولة الإسلامية ، الأسلوب الأول يتجسد من خلال البيان والدعوة الحسنة بتسريب الثقافة الدينية إلى المجتمع من خلال الفرد فالأسرة ، فالجماعة ثم المجتمع فالدولة ، وغالبا ما يتم ذلك عن طريق المؤسسات العامة كالمسجد والوسائل الإعلامية الصوتية والمرئية والمكتوبة ، وجمعيات النفع العام ، ومدارس تحفيظ القرآن ، وغير ذلك من المؤسسات واللجان الشعبية ، هذه الجماعات لا تخطط لمواجهة السلطة بمفهوم ثوري انقلابي ، بل تتعامل معها بالحوار والتعاون ، الأسلوب الثاني يتمثل في اللجوء إلى العنف أو الدعوة إليه لمواجهة السلطة على أساس أنها غير إسلامية ، لأنها ـ وفقا لمفاهيم هذه الجماعات ـ لا تطبق شرع الله ، ويترتب على ذلك تكفير السلطة والمجتمع معا حتى يتوفر السبب كمبرر «للجهاد» ضد الدولة والمجتمع حتى قيام الدولة الإسلامية على أنقاض المجتمع القائم ، بمعنى آخر إن الجماعات الدينية التي تنتهج الأسلوب الأول تسعى إلى المصالحة مع المجتمع ، في حين أن الجماعات الثانية تسعى إلى المفاصلة معه[1] ، ومن خلال هذين الأسلوبين تتفاوت درجة تأثير هذه الجماعات في المجتمع على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

* أستاذ مشارك (فكر سياسي إسلامي) ـ رئيس قسم العلوم السياسية ـ كلية العلوم الإدارية ـ جامعة الكويت .

لاشك أن أسلوب اللاعنف هو المقبول لدى الأنظمة السياسية والمجتمعات العربية ، لكن ذلك لا ينفي وجود الطرف الآخر ، ومن ثم فإن التقبل الاجتماعي والسياسي للجماعات السلمية أكبر من مثيله بالنسبة لجماعات العنف السياسي المتشددة ، وقد ساعد على ذلك أن جماعات اللاعنف تعمل في العلن من خلال الجمعيات العامة ذات الطابع الاجتماعي وأنشطتها الثقافية والاجتماعية ، وهي غالبا ما تحصل على الدعم المالي والأدبي من النظام السياسي ، فضلا عن توفر جسور الاتصال بين قادة هذه الجماعات والمسؤولين التنفيذيين ، على خلاف ذلك تماما تسعى السلطة السياسية إلى تبني أسلوب المواجهة الحادة مع جماعات العنف السياسي ، والعمل على عزلها اجتماعيا وسياسيا ، وعدم السماح لها بالعمل العلني ، على أساس أنها جماعات أو حركات ذات أفكار هدامة تسعى إلى السلطة بأسلوب انقلابي ، الأمر الذي أدى إلى استمرارية التوتر القائم بين هذه الجماعات والأنظمة السياسية .

أدى العمل العلني إلى اشتهار الجماعات الدينية ذات الطابع السلمي ، وبالتالي كثرت المؤلفات حولها ، فضلا عن السماح لمنشوراتها المطبوعة بالتداول في المجتمع ، في مقابل ندرة الكتابات الجادة والمحايدة حول الجماعات الممنوعة من التعامل الجماهيري ، بسبب صعوبة الحصول على منشوراتها للتعرف على حقيقة أفكارها .

حزب التحرير من الأحزاب السياسية الدينية الممنوعة في العالم العربي منذ عام ١٩٥٢ ، وهو عام تأسيسه وبداية عمله على يد الشيخ تقي الدين النبهاني (١٩٠٩ ـ ١٩٧٨) في القدس الشريف[٢] .

الهدف من هذه الدراسة يتمثل في محاولة أولية وصفية ومن خلال المنهج التاريخي تتبع نشأة الحزب في المجتمع الكويتي ، ومدى فاعليته الاجتماعية والسياسية ، وعلاقته بالتنظيمات السياسية الأخرى ، وما موقف المجتمع والسلطة منه ، بدءا من عقد الخمسينيات ، وهو عقد ظهور التنظيمات السياسية في المجتمع الكويتي حتى الوقت الراهن بما تتضمنه تلك الفترة من أحداث الغزو والاحتلال العراقي ثم التحرير أو ما يعرف بحرب الخليج الثانية وتنطلق الدراسة من فرضية عدم نجاح حزب التحرير في التفاعل مع أحداث ووقائع المجتمع الكويتي منذ الخمسينيات حتى اليوم ، ومن ثَمَ فشل الحزب في تحقيق نجاح فعال على المستويين التنظيمي والشعبي مقارنة مع التنظيمات السياسية والجماعات الدينية الأخرى .

يتطلب البحث ضرورة الاستعراض العام للأفكار والمفاهيم التي يتبناها الحزب ، ومدى

اعتماد أعضاء الحزب لها في تعاملهم مع الآخرين في المجتمع الكويتي ، ويحتاج ذلك إلى متابعة واستقراء دور أعضاء الحزب داخل المجتمع الكويتي ، ومدى تفاعلهم مع الأحداث الجارية بهدف الوصول إلى استنتاج يعتمد عليه لتبيان واقع ومستقبل الحزب في المجتمع الكويتي ، آخذين بعين الاعتبار مواقف الشعب والسلطة من تلك الأحداث من جهة ، وأن التنظيمات السياسية على اختلاف توجهاتها تعمل على الساحة الكويتية كواقع سياسي غير قانوني نظرا لعدم وجود قانون لتنظيم الأحزاب السياسية في الكويت ، وغني عن القول إن الدراسة ستتخذ من المجتمع الكويتي فقط دون سائر المجتمعات الخليجية ، محلا للدراسة بالنسبة لنشوء وتطور حزب التحرير .

تنقسم هذه الدراسة إلى خمسة محاور وفقا للتالي : حزب التحرير : النشأة والمفاهيم ، المجتمع الكويتي والتنظيمات السياسية ، حزب التحرير منذ الاستقلال حتى الغزو ، حزب التحرير في مرحلة ما بعد التحرير ، وخاتمة تتضمن الاستنتاجات العامة .

حزب التحرير: النشأة والمفاهيم

أسس الشيخ تقي الدين النبهاني (١٩٠٩ ـ ١٩٧٨) حزب التحرير في القدس عام ١٩٥٢ ليكون وفقا لمفاهيمه نواة الدولة الإسلامية الموعودة ، وذلك بعد اختلافه مع جماعة الإخوان المسلمين في الأردن حول طبيعة الفكر الإسلامي وكيفية الدعوة والمراحل الواجب القيام بها في المجتمع حتى يتحقق قيام الدولة الإسلامية ، وعلى الرغم من مرور أكثر من أربعين عاما على إنشاء الحزب ، وباستثناء المشاركة السياسية اليتيمة في الانتخابات الأردنية في الخمسينيات ، وبعض المحاولات الانقلابية الفاشلة في بعض الدول العربية مثل الأردن وتونس[٣] ، فإنه يمكن التأكيد على أنه كان ولايزال حزبا غير فعال سياسيا واجتماعيا على الساحة العربية والإسلامية ، ولعل ذلك يعود إلى التوجهات الدينية المتشددة الداعية إلى الانقلاب على الأنظمة السياسية القائمة والمستقرة لكونها ـ وفقا لوجهة نظر الحزب ـ أنظمة لا يتجسد فيها نظام الحكم الإسلامي الصحيح ، وأنها أقرب إلى الكفر منها إلى الإسلام ، ولا تتجلى فيها مفاهيم الخلافة الإسلامية[٤] ، وبمقارنة النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للحزب بما يقابله من نشاط لدى الجماعات الدينية الأخرى على الساحة العربية مثل جماعة الإخوان المسلمين وجماعة السلف ودورهما المتنامي في المجتمع كالمشاركة السياسية في الانتخابات العامة ومناقشة القضايا الوطنية والقيام بمختلف الأنشطة الاجتماعية مثل إقامة

معارض الكتاب الإسلامي والمخيمات الربيعية السنوية ، لوجدنا أن نشاط الحزب لا يتعدى في أقصى حالاته توزيع المنشورات السرية حول القضايا ذات الطابع العالمي أو العربي والرؤية الإسلامية الواجب اتباعها تجاه معاهدات السلام مع الكيان الصهيوني أو الخلافة أو الأقليات الإسلامية في الدول الغربية .

ولد تقي الدين عام ١٩٠٩ بقرية إجزم بقضاء حيفا ، حيث درس المرحلة الابتدائية في القرية ، وقد قام بحفظ القرآن الكريم ودراسة علم الفقه ومبادئ اللغة العربية على يد الشيخ إبراهيم النبهاني .

غادر تقي الدين إلى القاهرة للدراسة في جامعة الأزهر للحصول على شهادة العالمية ، ثم عاد بعد ذلك إلى فلسطين حيث اشتغل بالتدريس في مدارس حيفا والخليل ، هجر مهنة التدريس للعمل في سلك القضاء الشرعي متدرجا في الوظائف الكتابية للمحاكم الشرعية حيث عين قاضيا شرعيا في المحكمة الشرعية في بيسان ثم الخليل فالرملة واللد حتى حدوث نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ ، حيث اضطر إلى الاستقرار مع عائلته في بيروت ، ولكنه غدا عضوا في محكمة الاستئناف الشرعية لبيت المقدس بعد ضم الضفة الغربية إلى الأردن ، لم يستمر طويلا في ذلك ، إذ استقال من عمله ليعود مدرسا مرة أخرى في الكلية الإسلامية في الأردن ، استقال من عمله ليتفرغ للاهتمام بـ(الحزب) الذي أنشأه في بداية الخمسينيات ، متنقلا بين الأردن وسوريا ولبنان للعمل على توسيع قاعدة العضوية للحزب ، وانتهى به الأمر إلى الاستقرار في لبنان ، حيث أمضى بقية حياته التي انقضت عام ١٩٧٨ .

ينقسم النشاط السياسي للنبهاني إلى قسمين ، الأول : قبل إنشاء حزب التحرير ، حيث يلاحظ التذبذب الفكري لدى النبهاني ، والثاني : بعد إنشاء الحزب حيث يستقر النبهاني فكريا ، مركزا جهوده على نشر مبادئه الحزبية والدعوة إليها والسعي لتكوين كوادره التي انتشرت فيما بعد في العالم العربي ، القسم الأول : يشمل فترة الأربعينيات من تاريخ فلسطين الحديث إذ تشير المصادر إلى توجهاته القومية حيث أصدر كتابا أسماه (رسالة العرب) أظهر فيه تبنيه لفكرة القومية باعتباره أحد أعضاء كتلة القوميين العرب .

كذلك كان للنبهاني علاقة قوية بحزب البعث العربي الاشتراكي ، لكن ليس هناك من دور مميز للنبهاني داخل الحزب ، القسم الثاني : يبدأ في الخمسينيات حيث برز لديه الخط الديني كأيديولوجية ، فيتصل بجماعة الإخوان المسلمين في الأردن ، ولم يكن آنذاك قد أسس حزبه

المعروف بـ(حزب التحرير) ، وأن هذا الاتصال بجماعة الإخوان المسلمين قد أتاح للنبهاني خوض غمار تجربة فكرية ساعدته على تشكيل فكره الخاص به حول الكيفية التي يجب أن يقوم عليها (النظام الإسلامي) بصورة عامة .

أصدر تقي الدين النبهاني خلال حياته التي امتدت قرابة السبعين عاما ، العديد من المؤلفات التي يغلب على معظمها الطابع السياسي المؤطر شرعيا ، ويلاحظ أن معظم هذه المؤلفات قد صدرت بين عامي ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ وهي كالتالي :

- أسس النهضة .
- نظام الإسلام .
- نداء حار إلى العالم الإسلامي .
- التكتل الحزبي .
- نظام الحكم في الإسلام .
- النظام الاجتماعي في الإسلام .
- النظام الاقتصادي في الإسلام .
- الدولة الإسلامية .
- الشخصية الإسلامية (٣ أجزاء) .

ثم حدث انقطاع ، ولم يصدر النبهاني أي مؤلف طوال فترة الستينيات سوى كتيب صغير بعنوان (الخلافة) تبعه بكتاب (التفكير) عام ١٩٧٣ ، ثم (سرعة البديهة) عام ١٩٧٦ أي قبل وفاته بأكثر من عام ، هذه المؤلفات تشكل الأساس الفكري والعملي لحزب التحرير[٥] .

خلافا لكل الجماعات الدينية يركز حزب التحرير على الفكر الإسلامي والدولة الإسلامية (الخلافة) التي يرى أنها محور حياة المجتمع الإسلامي وعموده الفقري ، ويعتقد الحزب من خلال كتابات مؤسسه الشيخ تقي الدين النبهاني أن الدولة الإسلامية قابلة للتحقيق من خلال مرور الحزب بمراحل ثلاث[٦] .

الأولى : المرحلة التأسيسية حيث يعمل الحزب بعد تكوينه ، على تثقيف المجتمع الخالي من كل ثقافة ، بوصفه جماعة واحدة ، وذلك بالتركيز على من يريد أن يكون عضوا في الحزب ، ومن ثم يعتبر المجتمع كله مدرسة للحزب ، وقد قدر النبهاني هذه المرحلة زمنيا بثلاثة عشر عاما هو حال النبي (ص) في مكة .

الثانية : المرحلة التفاعلية حيث يتم الانتقال ـ كفاحا وصراعا ـ من دور التثقيف إلى دور التفاعل ، بمعنى أن نجاح الحزب في كشف زيف أفكار الجماعات الدينية الأخرى وشرح أفكاره الإسلامية ، كفيل باندماج وتفاعل الأمة مع الحزب ، وقد قدر النبهاني هذه الفترة بعشر سنوات وهي المدة الزمنية التي قضاها النبي (ص) في المدينة حيث قامت الدولة الإسلامية .

الثالثة : المرحلة الانقلابية حيث يصل الحزب إلى الحكم عن طريق الانقلاب ، وبذلك تقوم الدولة الإسلامية أو دولة الخلافة .

بسبب هذا التركيز على مفهوم الدولة الإسلامية ، ووضع التصورات العملية الكفيلة ـ وفقا لوجهة نظر الحزب ـ لإقامة هذه الدولة ، تجاهل الحزب كل الأطروحات الفكرية للجماعات الدينية الأخرى كالتربية والأخلاق ، بل إنه وقف منها موقفا عدائيا حين أعلن أنها تمثل خطرا على المسلمين والإسلام لأنها ليست سوى متنفس يحول دون انفجار المسلمين ضد الأنظمة الكافرة القائمة ، وذلك يعطل ويعوق قيام دولة الخلافة[٧] ، كما يدعو الحزب إلى ضرورة تبني الطريقة العقلية ، لا الطريقة العلمية الغربية ـ لفهم الواقع المعاش ـ ويعني ذلك الدعوة للتفكير وفق المنهج الإسلامي من خلال الإيمان بضرورة إخضاع الواقع للرؤية الإسلامية لتبيان مدى شرعيته ، وليس بإخضاع الإسلام للواقع كما هو حاصل حاليا في المجالات السياسية والاقتصاد والفكر والتعليم[٨] ، وقد شرح النبهاني هذه المنهجية الفكرية في كتابه «نظام الإسلام» الذي يلتزم قادة الحزب بتدريسه للأعضاء ، ومطلوب من كل عضو أن يتبناه فكريا[٩] .

انطلاقا من الاعتقاد المطلق بأسلمة شئون الحياة ، يرفض الحزب كل ما يتصل بالمفاهيم الغربية والسياسية والاقتصادية والفكرية والتربوية ، وذلك لأنها تناقض الإسلام فكرا ومنهجا ، ومن ثم لا توجد نقاط التقاء بين الثقافتين الإسلامية والغربية ، فالديمقراطية الغربية نقيض الشورى الإسلامية ، والدولة القومية المعاصرة تتعارض ومفهوم الدولة الإسلامية القائمة على الخلافة ، ومن ثم فالدول العربية القائمة حاليا ليست سوى «كيانات كرتونية» ، وهذا يفسر سبب استخدام الحزب لفظ «ولاية» لوصف الدولة التي يوجه إليها الخطاب في منشوراته السرية ويتخذ من أسماء المدن أساسا للوصف فيذكر «ولاية الكويت» أو «ولاية الأردن»[١٠] ، كذلك يرفض الحزب المنظمات السياسية غير القائمة على الرابطة الإسلامية مثل منظمة الأمم المتحدة أو جامعة الدول العربية أو مجلس التعاون الخليجي[١١] ، ويمكن القياس على ذلك بالنسبة للقضايا الاقتصادية والتعليمية والفكرية .

إن رفض الحزب لمفهوم الدولة القومية قد أدى إلى رفض كل ما يصدر عن الدولة من ممارسات سياسية أو اقتصادية أو غيرها ، إلى جانب رفض النظام السياسي القائم بكل فعالياته وأنشطته ، بل واتخاذ موقف العداء منها .

لذلك لا يشارك أعضاء الحزب في الانتخابات العامة مثلا بصفتهم الحزبية ، وتعد مشاركتهم في انتخابات الأردن عامي ١٩٥٤ و١٩٥٦[١٢] من جهة الاستثناء من الأصل ، خاصة كونها حدثت في السنوات الأولى لنشأة الحزب وهو يسعى لإيجاد موطئ قدم في الحياة السياسية الأردنية على أمل الانتشار الشعبي لنشر فكر الحزب ، خاصة بعد منع الحزب عن العمل عام ١٩٥٢ ، لكن لا يعرف عنهم بعد ذلك التاريخ المشاركة في أية انتخابات عامة أو محدودة سواء في جمعيات النفع العام أو النقابات مثلا ، سواء في الأردن أو الكويت أو غيرهما من الدول العربية والإسلامية ، ويمكن القول إن سبيل الاتصال الوحيد الذي تم بين أعضاء الحزب وبعض المؤسسات خاصة المؤسسة العسكرية ، كان بهدف تأمين النجاح للمرحلة الانقلابية للوصول إلى السلطة اعتمادا على «مبدأ النصرة» الذي ابتدعه الحزب بعد فشله في تحديد الفترة الزمنية لنجاح المراحل الثلاث[١٣] ، كذلك من المحتمل أن قيام الحزب بتلك المحاولات الانقلابية الفاشلة ليس سوى وسيلة لإثبات الوجود على الساحة وإعلام المسلمين بنشاط الحزب لإقامة الدولة الإسلامية[١٤] ، لكن مما لاشك فيه أن تجنب الحزب المشاركة في الشأن العام للمجتمع وقضاياه الوطنية قد حال دون قيام أي دور فعال له داخل المجتمعات العربية ، دون تجاهل لدور الأنظمة العربية ومنها الكويت لمنع أعضاء الحزب رسميا من ممارسة أي نشاط فكري للاتصال بالعامة من خلال المحاضرات أو الندوات التي من خلالها يتم إيصال الأفكار وقياس ردود الأفعال .

هذه المفاهيم الخاصة التي يتبناها حزب التحرير فكريا وعمليا لم تحل دون ظهوره على الساحة العربية ، بما في ذلك الكويت ، والتي لم تكن ذات موقع سياسي متميز في الخمسينيات ، ولا يمكن التعرف على نشأة وتطور الحزب داخل المجتمع الكويت إلا من خلال التصور العام لنشأة وتطور الأحزاب والتنظيمات السياسية وكيفية تعامل الكويتيين شعبيا ورسميا مع هذه التنظيمات بغض النظر عن فكرها السياسي أو الديني ، ذلك أن المجتمع الكويتي تعامل معها بقبول عام ولم يعلن رفضه لأي تنظيم وفق أسلوب كويتي خاص يتمثل في ترك أي جماعة سياسية وشأنها مادامت تعمل من خلال أسلوب عرض الأفكار ، ولأفراد الشعب حرية الانتماء لهذا التنظيم أو ذاك ، وبذلك يتقرر وضع التنظيم السياسي شعبيا بالقبول العام أو الرفض ، لذلك لابد من معرفة كيفية تعامل المجتمع الكويتي حكومة وشعبا مع التنظيمات السياسية التي تواجدت في الكويت منذ الخمسينيات .

المجتمع الكويتي والتنظيمات السياسية:

علاقة حزب التحرير بالمجتمع الكويتي ، تحتاج أولا إلى التعرف على طبيعة عمل المجتمع الكويتي مع فكرة التنظيم السياسي ، منذ عام ١٩٣٨ حتى عام ١٩٩٢ شهدت الكويت ظهور لا يقل عن اثنين وثلاثين تجمعا سياسيا ، منها ما يرقى إلى التنظيم الحزبي القائم على مبادئ أيديولوجية محددة مثل حركة القوميين العرب والحركة الدستورية الإسلامية الممثلة لجماعة الإخوان المسلمين ، ومنها ما لا تتعدى طبيعته مجرد التجمع السياسي لبعض الأفراد الراغبين في إبداء وجهة نظرهم من خلال عمل جماعي حتى يكون صوتهم مسموعا مثل التجمع الدستوري والمستقلين[١٥] ، لكن ما تجب ملاحظته بهذا الصدد أن الأيديولوجية السياسية الاقتصادية أو الدينية ليست عاملا مشتركا لجميع هذه التجمعات من جهة وأن التوجه الأيديولوجي ـ الديني ـ ليس له وجود قبل السبعينيات لدى هذه التجمعات من جهة أخرى .

إن الطابع الغالب لمعظم هذه التجمعات السياسية يتمثل في تبني مفاهيم عامة كالعدالة الاجتماعية والمساواة ، والقليل منها اتخذ العنف الثوري سبيلا لتحقيق أهداف مثل الحركة الثورية الشعبية والتي ظهرت عام ١٩٦٧ إثر النكسة العربية وحدوث الانشقاق الفكري لحركة القوميين العرب[١٦] ، كما أن فكرة تكفير النظام السياسي من وجهة نظر دينية لم تكن ضمن الأطروحات الفكرية للتجمعات السياسية الدينية ، بمعنى أن جميع التجمعات السياسية التي شهدتها الساحة الكويتية كانت ـ ولاتزال ـ تتفق على أوليات النظام السياسي القائم متمثلة باعتبارات الحكم الوراثي والأسرة الحاكمة والعمل السياسي في المجتمع الكويتي تحكمه خصوصية الوضع الكويتي ، المتمثل في رفض العنف سبيلا لتحقيق الهدف السياسي أيا كانت نوعية التجمع أو التنظيم السياسي ، ولعل هذا يفسر التفتت الاجتماعي المتسارع للمنضمين تحت لواء التجمعات السياسية المتبنية للعنف الثوري .

النظام السياسي وطبيعة الروح الاجتماعية في المجتمع الكويتي فرضا رؤيتهما الخاصة بمسألة الأحزاب السياسية سواء قبل العمل بالدستور الكويتي أو بعده ، في الفترة التاريخية لما قبل وضع الدستور وهي فترة الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات تعامل المجتمع الكويتي التجمعات السياسية والتنظيمات السياسية من منظور فردي ، بمعنى أن فكرة أو أفكار التجمع السياسي تتركز حول فرد واحد يتعامل معه الناس باعتباره ممثلا لهذا التجمع أو ذاك دون اهتمام كاف بمبادئ التجمع ذاته ، فالدكتور أحمد الخطيب الذي مارس العمل السياسي

إن رفض الحزب لمفهوم الدولة القومية قد أدى إلى رفض كل ما يصدر عن الدولة من ممارسات سياسية أو اقتصادية أو غيرها ، إلى جانب رفض النظام السياسي القائم بكل فعالياته وأنشطته ، بل واتخاذ موقف العداء منها .

لذلك لا يشارك أعضاء الحزب في الانتخابات العامة مثلا بصفتهم الحزبية ، وتعد مشاركتهم في انتخابات الأردن عامي ١٩٥٤ و١٩٥٦[١٢] من جهة الاستثناء من الأصل ، خاصة كونها حدثت في السنوات الأولى لنشأة الحزب وهو يسعى لإيجاد موطئ قدم في الحياة السياسية الأردنية على أمل الانتشار الشعبي لنشر فكر الحزب ، خاصة بعد منع الحزب عن العمل عام ١٩٥٢ ، لكن لا يعرف عنهم بعد ذلك التاريخ المشاركة في أية انتخابات عامة أو محدودة سواء في جمعيات النفع العام أو النقابات مثلا ، سواء في الأردن أو الكويت أو غيرهما من الدول العربية والإسلامية ، ويمكن القول إن سبيل الاتصال الوحيد الذي تم بين أعضاء الحزب وبعض المؤسسات خاصة المؤسسة العسكرية ، كان بهدف تأمين النجاح للمرحلة الانقلابية للوصول إلى السلطة اعتمادا على «مبدأ النصرة» الذي ابتدعه الحزب بعد فشله في تحديد الفترة الزمنية لنجاح المراحل الثلاث[١٣] ، كذلك من المحتمل أن قيام الحزب بتلك المحاولات الانقلابية الفاشلة ليس سوى وسيلة لإثبات الوجود على الساحة وإعلام المسلمين بنشاط الحزب لإقامة الدولة الإسلامية[١٤] ، لكن مما لاشك فيه أن تجنب الحزب المشاركة في الشأن العام للمجتمع وقضاياه الوطنية قد حال دون قيام أي دور فعال له داخل المجتمعات العربية ، دون تجاهل لدور الأنظمة العربية ومنها الكويت لمنع أعضاء الحزب رسميا من ممارسة أي نشاط فكري للاتصال بالعامة من خلال المحاضرات أو الندوات التي من خلالها يتم إيصال الأفكار وقياس ردود الأفعال .

هذه المفاهيم الخاصة التي يتبناها حزب التحرير فكريا وعمليا لم تحل دون ظهوره على الساحة العربية ، بما في ذلك الكويت ، والتي لم تكن ذات موقع سياسي متميز في الخمسينيات ، ولا يمكن التعرف على نشأة وتطور الحزب داخل المجتمع الكويت إلا من خلال التصور العام لنشأة وتطور الأحزاب والتنظيمات السياسية وكيفية تعامل الكويتيين شعبيا ورسميا مع هذه التنظيمات بغض النظر عن فكرها السياسي أو الديني ، ذلك أن المجتمع الكويتي تعامل معها بقبول عام ولم يعلن رفضه لأي تنظيم وفق أسلوب كويتي خاص يتمثل في ترك أي جماعة سياسية وشأنها مادامت تعمل من خلال أسلوب عرض الأفكار ، ولأفراد الشعب حرية الانتماء لهذا التنظيم أو ذاك ، وبذلك يتقرر وضع التنظيم السياسي شعبيا بالقبول العام أو الرفض ، لذلك لابد من معرفة كيفية تعامل المجتمع الكويتي حكومة وشعبا مع التنظيمات السياسية التي تواجدت في الكويت منذ الخمسينيات .

المجتمع الكويتي والتنظيمات السياسية:

علاقة حزب التحرير بالمجتمع الكويتي ، تحتاج أولا إلى التعرف على طبيعة عمل المجتمع الكويتي مع فكرة التنظيم السياسي ، منذ عام ١٩٣٨ حتى عام ١٩٩٢ شهدت الكويت ظهور ما لا يقل عن اثنين وثلاثين تجمعا سياسيا ، منها ما يرقى إلى التنظيم الحزبي القائم على مبادئ أيديولوجية محددة مثل حركة القوميين العرب والحركة الدستورية الإسلامية الممثلة لجماعة الإخوان المسلمين ، ومنها ما لا تتعدى طبيعته مجرد التجمع السياسي لبعض الأفراد الراغبين في إبداء وجهة نظرهم من خلال عمل جماعي حتى يكون صوتهم مسموعا مثل التجمع الدستوري والمستقلين[١٥] ، لكن ما تجب ملاحظته بهذا الصدد أن الأيديولوجية السياسية أو الاقتصادية أو الدينية ليست عاملا مشتركا لجميع هذه التجمعات من جهة وأن التوجه الأيديولوجي ـ الديني ـ ليس له وجود قبل السبعينيات لدى هذه التجمعات من جهة أخرى ، بل إن الطابع الغالب لمعظم هذه التجمعات السياسية يتمثل في تبني مفاهيم عامة كالعدالة الاجتماعية والمساواة ، والقليل منها اتخذ العنف الثوري سبيلا لتحقيق أهداف مثل الحركة الثورية الشعبية والتي ظهرت عام ١٩٦٧ إثر النكسة العربية وحدوث الانشقاق الفكري لحركة القوميين العرب[١٦] ، كما أن فكرة تكفير النظام السياسي من وجهة نظر دينية لم تكن ضمن الأطروحات الفكرية للتجمعات السياسية الدينية ، بمعنى أن جميع التجمعات السياسية التي شهدتها الساحة الكويتية كانت ـ ولاتزال ـ تتفق على أوليات النظام السياسي القائم متمثلا باعتبارات الحكم الوراثي والأسرة الحاكمة والعمل السياسي في المجتمع الكويتي تحكمه خصوصية الوضع الكويتي ، المتمثل في رفض العنف سبيلا لتحقيق الهدف السياسي أيا كان نوعية التجمع أو التنظيم السياسي ، ولعل هذا يفسر التفتت الاجتماعي المتسارع للمنضمين تحت لواء التجمعات السياسية المتبنية للعنف الثوري .

النظام السياسي وطبيعة الروح الاجتماعية في المجتمع الكويتي فرضا رؤيتهما الخاصة بمسألة الأحزاب السياسية سواء قبل العمل بالدستور الكويتي أو بعده ، في الفترة التاريخية لما قبل وضع الدستور وهي فترة الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات تعامل المجتمع الكويتي مع التجمعات السياسية والتنظيمات السياسية من منظور فردي ، بمعنى أن فكرة أو أفكار التجمع السياسي تتركز حول فرد واحد يتعامل معه الناس باعتباره ممثلا لهذا التجمع أو ذاك دون اهتمام كاف بمبادئ التجمع ذاته ، فالدكتور أحمد الخطيب الذي مارس العمل السياسي منذ

الخمسينيات حتى لحظة اعتزاله هذا العمل على المستوى النيابي في عام ١٩٩٦ ، كان ولايزال لدى الشعب الكويتي ممثلا لحركة القوميين العرب ، والمجتمع الكويتي عرف الحركة القومية من خلاله ، على الرغم من وجود أشخاص بارزين في نفس المجال مثل الأستاذ سامي المنيس رئيس تحرير مجلة «الطليعة» الأسبوعية وهو من النواب البرلمانيين البارزين محليا وعربيا ودوليا ، لكن الشخصية (الكاريزمية) أو الأسرة للدكتور أحمد الخطيب هي محور الاهتمام عند الحديث عن حركة القوميين العرب ، ويمكن استخدام نفس المقياس بالنسبة للتجمعات السياسية الأخرى .

من جانب آخر ، من المعروف أن الإنسان الكويتي لا يحبذ كثيرا الالتزام السياسي الحزبي المنظم ، وبتعبير آخر ، يتعامل الإنسان الكويتي مع التجمعات السياسية غير الدينية باعتبارها نشاطا اجتماعيا ضمن أنشطه الاجتماعية ، ومن الملاحظ أن معظم العاملين في المجال السياسي يناقشون أفكارهم وأطروحاتهم السياسية وغيرها في (الديوانية) وهي مكان التجمع الاجتماعي التقليدي للكويتيين ، أما التعامل مع التجمعات ذات التوجه الديني ، فيتم من خلال عمل منظم ذي صبغة التزامية داخل الدروس الدينية أو الدورات التثقيفية أو لجان العمل الديني أو الاجتماعي ، ولا خلاف في أن النشاط الأول من خلال الديوانية ليس سوى «نشاط» عابر غير متجذر ، في حين أن النشاط الثاني عمل منظم تجذيري ملزم وتثقيفي بالنسبة للفرد في إطار الجماعة ، لكن من الواضح أن النظام السياسي لم يسع خلال فترة ما قبل العمل بالدستور ، إلى تنظيم هذه التجمعات قانونيا ، حيث لم يتم تشريع قانون خاص لكيفية تأسيس وعمل هذه التجمعات ، دون أن يعني ذلك إهمال السلطة لمراقبة الأنشطة المختلفة ، والتي تم تطويقها من خلال الأندية الرياضية والاجتماعية والثقافية والتي يعود تأسيسها إلى عام ١٩٢٤ مثل النادي الأدبي والذي كان يرأسه الشيخ عبدالله الجابر ، والنادي الثقافي القومي (١٩٥٢) ، وقد كان لبعض أفراد الأسرة الحاكمة دور باز في رئاسة وإدارة هذه الأندية[١٧] ، وهو ما ساعد على ضبط إيقاع العمل السياسي غير المنظم داخل المجتمع الكويتي ، لكن ذلك لم يمنع السلطة السياسية من التدخل للحد من أي نشاط سياسي لا يتلاءم ومفاهيمها الخاصة كما حدث حين أقدم الشيخ عبدالله السالم على إغلاق الأندية الثقافية حين طالب د . أحمد الخطيب في تجمع شعبي كبير نظام الحكم الكويتي بالاندماج في الجمهورية العربية المتحدة آنذاك[١٨] .

عند إعلان الاستقلال عام ١٩٦١ ووضع الدستور عام ١٩٦٢ ، أصبحت الكويت دولة

دستورية ، نظام الحكم فيها ديمقراطي وفقا للمادة (٦) من الدستور ، يقوم على مبدأ فصل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وكان لابد من تنظيم العمل السياسي في المجتمع الكويتي وفقا لهذا الدستور الذي تضمن نصا خاصا على التالي بتنظيم العمل السياسي ، والذي جاء متسقا مع طبيعة وتصور الواقع الاجتماعي للعمل الحزبي في الكويت ، تنص المادة (٤٣) من الدستور على التالي :

(حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سليمة مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون ، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة) ، وتفسر المذكرة التفسيرية للدستور هذه المادة بأن (حرية تكوين الجمعيات والنقابات دون النص على «الهيئات» التي تشمل في مدلولها العام بصفة خاصة الأحزاب السياسية ، وذلك حتى لا يتضمن النص الدستوري الإلزام بإباحة إنشاء هذه الأحزاب ، كما أن عدم إيراد هذا الالزام في صلب المادة ليس معناه تقرير حظر دستوري يقيد المستقبل لأجل غير مسمى ويمنع المشرع من السماح بتكوين أحزاب إذا رأى محلا لذلك ، وعليه فالنص الدستوري المذكور لا يلزم بحرية الأحزاب ولا يحظرها ، وإنما يفوض الأمر للمشرع العادي دون أن يأمره في هذا الشأن أو ينهاه) .

ويتضح من هذا التفسير الدستوري أن النظام السياسي لم يستطع أن يتجاهل حقيقة اعتبار الأحزاب السياسية من أهم قواعد النظام الديمقراطي ، فلم ينص على منعه ، وأن العمل الحزبي الصحيح لا يمكن أن يتم في حلقة مفرغة سياسية إذا كان محظورا عليه الوصول إلى السلطة (رئاسة الوزارة كما في النظام البرلماني التقليدي) ، فلم يضمن النص الدستوري مصطلح (الهيئات) فاسحا المجال أمام التجمعات السياسية ـ أيا كانت ـ لتعمل من خلال جمعيات النفع العام والنقابات المختلفة المهنية ، وإظهار عدم ممانعته كنظام سياسي لقيام الأحزاب السياسية إذا كان المشرع العادي وهو مجلس الأمة التشريعي أو مجلس الوزراء حيث إن أي قانون لا يصدر إلا بموافقة الطرفين ، يرى ضرورة ذلك لتنظيم العمل السياسي في الساحة الكويتية ، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار حقيقة أن تطور العمل البرلماني المعاصر قد أدى بتحول البرلمان من جهة تشريعية إلى جهة رقابية محاسبية لأعمال السلطة التنفيذية ، في حين هيمنت الوزارة على المسألة التشريعية حيث إنها تقترح معظم القوانين وتشرف على ميكانيكية عملها داخل المؤسسات المختلفة ، لتبين لنا أن تشريع المسألة الحزبية خاضع لرغبة الحكومة في المقام الأول .

من جانب آخر تسيطر الحكومة أو السلطة التنفيذية على جمعيات النفع العام والنقابات المهنية ، فالقانون الخاص بهما يحرم عليهما الاشتغال بالمسائل السياسية أو الدينية أو المذهبية[١٩] ، فضلا عن خضوع هذه الجمعيات والنقابات لإشراف وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .

ولا يمكن في هذا المجال تجاهل عدم توفر الرغبة الشعبية في قيام الأحزاب السياسية بدليل أنه لم يتقدم أي من النواب الليبراليين والممثلين لتنظيمات سياسية معروفة مثل حركة القوميين العرب طوال الثلاثين سنة الماضية بأي اقتراح لسن قانون خاص بالأحزاب ، وما ذلك إلا لسيادة الشعور العام أن الشعب الكويتي يتبنى بشكل صامت توجها سلبيا تجاه التجربة الحزبية العربية في مجال الحكم والتنمية السياسية على امتداد الساحة العربية ، وتبين إحدى الدراسات الحديثة عدم توفر الرغبة الشعبية بضرورة الانتماء السياسي أو بتعبير أدق الالتزام السياسي حيث بلغت النسبة ٦١ بالمائة من أصل عينة عشوائية بلغ عددها (٣٠٠) من الجنسين على اختلاف المذهب الديني والمستوى الدراسي والتنوع الوظيفي والفئة العمرية ، كما لم تتعد نسبة المنتمين إلى تجمع سياسي محدد الـ ٦ ,٢٩ بالمائة[٢٠] .

إذن يمكن القول بصيغة عامة مؤكدة أن المجتمع الكويتي والنظام السياسي لا يحبذان فكرة الحزب السياسي دون وجود ما يمنع من السماح بصورة غير رسمية لأي تجمع سياسي أن يعلن عن نفسه وأن يناقش قضاياه بشكل علني سواء في الصحف والمجلات أو في المحاضرات العامة ويكفي للتدليل على ذلك وجود تجمعات سياسية في الساحة الكويتية حاليا وهي :

١ ـ الحركة الدستورية الإسلامية .	(يمثل جماعة الإخوان المسلمين)
٢ ـ التجمع الإسلامي الشعبي .	(يمثل جماعة السلف)
٣ ـ الائتلاف الإسلامي الوطني .	(يمثل الأقلية الشيعية)
٤ ـ المنبر الديمقراطي الكويتي .	(يمثل ذوي التوجه القومي واليساري)
٥ ـ التكتل النيابي .	(مجموعة نواب متباين الاتجاهات)
٦ ـ التجمع الدستوري .	(يمثل بعض أعضاء غرفة التجارة والصناعة)
٧ ـ المستقلون .	(يضم مجموعة من الوزراء السابقين وغيرهم)

ولم يتبق حاليا على الساحة سوى الحركة الدستورية الإسلامية والمنبر الديمقراطي الكويتي كما تشهد بذلك الانتخابات الأخيرة ، خاصة أن هذه التجمعات كانت قد تشكلت بغرض الضغط على السلطة أثناء فترة حل البرلمان لعام ١٩٨٥ بهدف إعادة العمل بالدستور ، وحين

تحقق ذلك بعد التحرير من خلال انتخابات ١٩٩٢ ، لم ير أصحاب هذه التوجهات ضرورة استمرارها خاصة وأنها غير ذات أيديولوجية محددة[٢١] ، ووفقا للنص الدستوري يحق للسلطة التنفيذية منع نشاط أي تجمع سياسي نظرا لانعدام الأساس القانوني لقيام هذه التجمعات السياسية .

في دراسته القيمة حول التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت في الفترة ما بين ١٩٣٨ ـ ١٩٧٥ ، يعدد الدكتور فلاح المديرس أربعة عشر تنظيما سياسيا مارست نشاطها السياسي بصورة علنية من خلال الأندية الثقافية والروابط الشعبية ، دون أساس قانوني ، وهو أمر طبيعي حيث ينعدم وجود قانون منظم للعمل السياسي حتى الآن ، ومن بين هذه التنظيمات يوجد ما لا يقل عن اثني عشر تنظيما ذا امتداد فكري وسياسي حركي خارج الكويت ، لعل أشهرها حركة القوميين العرب التي ظلت بامتدادها التنظيمي الخارجي حتى عام ١٩٦٧ حين حدثت النكسة العربية وحدوث الانشقاق السياسي في الحركة ذاتها ، وكذلك الأمر مع حزب البعث العربي الاشتراكي الذي ضم بين أعضائه السيد فيصل الصانع الذي لايزال معتقلا لدى النظام العراقي على إثر الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ ، وتعد جمعية الإرشاد الإسلامي التجمع الديني الوحيد ، وقد بدأت الجمعية نشاطها رسميا عام ١٩٥٢ كجمعية نفع عام هدفها التوعية الدينية ، لكنها في حقيقة الأمر ليست سوى امتداد لجماعة الإخوان المسلمين التي أسسها الشيخ حسن البنا في مصر عام ١٩٢٨ ، وقد تحولت جمعية الإرشاد إلى جمعية الإصلاح الاجتماعي عام ١٩٦٣ ، ولاتزال هذه الجمعية فاعلة اجتماعيا من خلال لجانها الاجتماعية في مختلف مناطق الكويت ، وسياسيا من خلال النواب والوزراء الذين يعرفون شعبيا بانتمائهم إلى جماعة الإخوان المسلمين[٢٢] .

كان شعار الكتب المدرسية خلال فترة الخمسينيات والستينيات : «الكويت بلاد العرب» وبذلك فقد كانت الكويت تمثل امتدادا طبيعيا للروح القومية العربية ، ولعل النادي الثقافي القومي خير دليل على ذلك ، حيث إن معظم التنظيمات السياسية التي سادت المجتمع الكويتي لم تكن سوى تفريغات لحركة القوميين العرب التي قامت بدور كبير في تنمية الدور السياسي والاجتماعي للكويتيين ، وتحريك الشارع الكويتي ضد الاستعمار البريطاني والمطالبة بالاستقلال والدستور ، وقد كان للفكر الناصري الذي استطاع جمال عبدالناصر نشره في أرجاء الوطن العربي خاصة بعد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ، دور كبير في ترسيخ الفكر القومي على

المستويين الشعبي والرسمي كما يتبين من ديباجة الدستور الكويتي التي نصت على الإيمان بدور الكويت في ركب القومية العربية ، لذلك كان من الطبيعي أن تكون الهيمنة السياسية داخل المجتمع الكويتي خلال الفترة الزمنية بين الخمسينيات والسبعينيات لحركة القوميين العرب ، ولم يكن للتيار الديني أي أثر سياسي على الساحة على الرغم من أن جمعية الإرشاد الإسلامي قد بدأت نشاطها مع حركة الفكر القومي ، خاصة الفكر الناصري ، مع الأخذ بعين الاعتبار المشكلات القومية التي كان الإنسان العربي يواجهها آنذاك مثل الدعوة إلى الاستقلال والوحدة العربية ومساندة الشعب الجزائري في صراعه مع الاستعمار الفرنسي والقضية الفلسطينية ، ولم تكن الفكرة الدينية على المستويين السياسي والاجتماعي محل اهتمام الإنسان الكويتي ، بل يمكن القول اعتمادا على الأدبيات التي نشرتها جمعية الإرشاد الإسلامي أن مسألة الربط بين الدين والسياسة أو بتعبير أدق تسييس الدين لم تكن واردة على الإطلاق في المجتمع الكويتي آنذاك لذلك كان من الطبيعي أن لا ينجح أقطاب التيار الديني في الانتخابات لعام ١٩٥٨ لانتخاب ممثلين عن الشعب في مجالس الدوائر التي تشرف على نشاطها الحكومة[٢٣] ، كذلك الأمر بالنسبة لانتخابات المجلس التأسيسي التي عقدت عام ١٩٦٢ حيث لم ينجح أي مرشح ينتمي إلى التيار الديني ممثلا لجمعية الإرشاد الإسلامي[٢٤] ، كما تكرر ذلك الفشل على المستوى السياسي عام ١٩٦٣ في انتخابات أول مجلس أمة في الكويت حيث تبين الجداول الرسمية الخاصة بالانتخابات سيطرة شاملة للقوى القومية التقدمية[٢٥] ، ومن الجدير بالذكر أن الجماعة السلفية لم يكن لها وجود اجتماعي أو سياسي ، لكن هذا الفشل السياسي لم يحل دون النجاح في الوسط الشعبي الاجتماعي خاصة في الوسط الطلابي حيث تدل الشواهد على قدرة جمعية الإرشاد الإسلامي في التواجد الفعال لدى الوسط الطلابي[٢٦] ، فإذا كان هذا شأن جمعية الإرشاد الإسلامي التي كان يشرف عليها الأساتذة المصريون الذين تدربوا على العمل التنظيمي في مصر ، فما سيكون شأن الجماعات الدينية الأخرى ذات النفوذ الأضعف مثل حزب التحرير؟

يشير فلاح المديرس إلى نشاط حزب التحرير في الكويت منذ الخمسينيات ، خاصة بعد منع السلطة الأردنية الحزب من ممارسة أي نشاط سياسي رسمي وما ترتب على ذلك من انتشار أعضاء الحزب في الأقطار العربية التي من بينها الكويت[٢٧] ، خاصة وأن الكويت كان أحد البلدان الخليجية التي لجأ إليها النازحون الفلسطينيون عام ١٩٤٨[٢٨] ، وكان بعض الوافدين

العرب من الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين ، متقبلين لمفاهيم وأفكار حزب التحرير السياسية الخاصة بالدولة الإسلامية التي يدعو لإقامتها لمواجهة الاستعمار والدولة اليهودية التي قامت على أرض فلسطين ، وقد قام أعضاء الحزب بتوزيع كراسات تتضمن أفكارهم الرئيسية ، لكنهم فشلوا في اختراق المجتمع الكويتي اجتماعيا كما هو الحال في جماعة الإرشاد الإسلامي[٢٩] ، وقد عرف السيد خالد الحسن كأحد زعماء حزب التحرير في الكويت ، على الرغم من كونه أحد زعماء حركة فتح[٣٠] .

إن فشل الحزب في تكوين قاعدة شعبية كويتية سواء بين العامة أو الوسط الطلابي أو الشريحة التجارية المثقفة ، يعود إلى عدة أسباب :

١ ـ عدم تقبل المجتمع الكويتي لأفكار الحزب حول الوصول إلى السلطة عن طريق الانقلاب ، وكما أشرنا سابقا ، يؤمن أعضاء حزب التحرير بضرورة الوصول إلى السلطة عن طريق القوة بعد مرحلتي التأسيس والتفاعل مع الأمة والمجتمع ، فالرؤية السياسية لحزب التحرير تقوم على إقامة الدولة الإسلامية باعتبار أن الدولة القائمة ليست دولة إسلامية وفقا للمفهوم الإسلامي ، دون أن يعلن الحزب تكفير النظام السياسي القائم آنذاك ، وهذا يعني استبدال النظام الأسروي القائم بالنظام الذي يدعو إليه الحزب ، وعلى الرغم من وضوح هذه الفكرة عند أعضاء الحزب ، إلا أنه يلاحظ عدم تحرك القوى الأمنية ضدهم ، لكن يمكن القول إن الشعب الكويتي لم يسع خلال تاريخه إلى استبدال الأسرة الحاكمة بنظام سياسي آخر ، حتى أثناء الأزمة السياسية الشهيرة المعروفة بعام مجلس ١٩٣٨ وهي الأزمة التي شابتها بعض المظاهر الدموية[٣١] ، يضاف إلى ذلك الرغبة الشعبية في إقامة نظام دستوري مدني يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات ، ولعل تجربة مجلس ١٩٣٨ خير دليل على ذلك ، وهو ما لا يتماشى مع توجهات حزب التحرير ، لذلك لم تجد أفكار الحزب تجاوبا من قبل الشعب الكويتي .

٢ ـ إن مفهوم الإسلام بمنظور سياسي من خلال حزب ديني وفكرة دولة الخلافة ، ليس له رصيد شعبي ، خاصة مع تنامي الفكر القومي ليس فقط في الكويت ، بل على الساحة العربية بشكل عام ، فإذا أضيف إلى ذلك الموقف الشعبي المؤيد لجمال عبدالناصر آنذاك ، بما كان يحمله ذلك النظام من موقف سلبي عدائي تجاه جماعة الإخوان المسلمين ، لتبين مدى هشاشة الفكر الذي يحمله الحزب إزاء الفكر الناصري ، ورفض المجتمع الكويتي له ، إلى

جانب ذلك لم يكن المجتمع الكويتي يحبذ أو يؤيد فكرة الخلافة التي تثير مسألة الاستبداد العثماني المعارض لفكرة القومية العربية بشكل عام ، خاصة وأن الإرث السياسي والاجتماعي للدولة العثمانية التي سيطرت واستبدت بالمجتمع العربي من خلال فكرة الخلافة ، كان إرثا دمويا مرفوضا من قبل الشعوب العربية .

٣ ـ صعوبة المفاهيم الفلسفية حول المادة والروح التي يناقشها الحزب ضمن أطروحاته ، في مجتمع لم يعتد النقاش في مثل هذه الموضوعات ، خاصة وأنها غير ذات جدوى في العمل السياسي على المستوى التنظيمي ، ولا نستبعد في هذا المجال نفور الكويتيين بشكل عام من موقف الحزب تجاه دور الأخلاق في المجتمع ، فالحزب كان ولايزال يؤمن بعدم أهمية دور الأخلاق في بناء الأمم[٣٢] وهو موضوع عام لدى المجتمعات بشكل عام ، وليس من السهل تقبل المفهوم الخاص بالحب حول الفكرة الأخلاقية ، يضاف إلى ذلك ما عرف عن أعضاء الحزب من عدم الالتزام الديني بالعبادات خاصة الصلاة[٣٣] ، في مجتمع يجعل من أداء هذه الشعيرة مقياسا للصلاح الفردي .

٤ ـ امتداد العداء الكامن بين حزب التحرير وجماعة الإخوان المسلمين في الأردن ، إلى الكويت حيث تتمثل جماعة الإخوان المسلمين بجمعية الإرشاد الإسلامي ، الأمر الذي تعذر معه قيام أي تعاون فكري أو اجتماعي بين الطرفين ، خاصة وأن الحزب يعتبر الجماعات الدينية الأخرى خطرا على المجتمع المسلم ، لأن هذه الجماعات وفقا لمفهوم الحزب لا يوجد لديها تصور فكري إسلامي واضح حول الإسلام ودوره في المجتمع ، وأنها تعمل من خلال تصوراتها على عدم تثوير الطاقات الدينية الكامنة في نفوس المسلمين[٣٤] ، ومن المعقول في ظل هذه العلاقة العدائية تصور قيام أعضاء جمعية الإرشاد الإسلامي بالتحريض ضد أفكار الحزب وأفراده أيضا والسعي لمنع أي نشط تنظيمي للحزب داخل الوسط الطلابي وغيره ، وهو المجال الوحيد الذي نجحت فيه جمعية الإرشاد .

٥ ـ عدم قيام أعضاء حزب التحرير بالسعي للعمل ضمن جماعات محددة مثل العمال أو الطلاب كما هو الحال مع جمعية الأرشاد ، إضافة إلى الرفض المبدئي لدى أعضاء الحزب للمشاركة في أية نشاطات سياسية عامة مثل انتخابات المجالس أو الانتخابات النيابية العامة باعتبار أن هذه الانتخابات ليست سوى أفكار مستوردة ، وهذا الأسلوب أفقد الحزب ولاشك قدرة أو إمكانية التواصل مع المجتمع بشكل عام .

٦ ـ عدم الاهتمام بالقضايا العامة للمجتمع الكويتي في فترة تاريخية تضج بالأحداث ، وهي فترة الخمسينيات والستينيات حيث المطالبة بالاستقلال والدستور ، والنشاط السياسي ، الأندية الثقافية والتفاعل الكويتي مع الأحداث العربية مثل اتحاد مصر وسورية ، هذه اللامبالاة بقضايا المجتمع أدت إلى استبعاد الحزب من قائمة الاهتمامات الكويتية بشكل عام .

٧ ـ موقف الحزب تجاه بريطانيا باعتبارها دولة استعمارية ، وكذلك موقفه من النظام الأردني ، وهو موقف عدائي بسبب منع الأردن للنشاط السياسي للحزب ، كان من الطبيعي أن لا يكون موقف النظام السياسي الكويتي تجاه الحزب وديا ، خاصة وأن السلطة السياسية الكويتية آنذاك كانت تقيم علاقات حسنة مع الدولة البريطانية التي كانت تحمي الكويت بموجب اتفاقية عام ١٨٩٩[٣٥] .

٨ ـ عدم حرص أعضاء الحزب على إقامة علاقات اجتماعية مع الشريحة التجارية ذات النفوذ الاجتماعي والسياسي في المجتمع الكويتي ، ولاشك أن نفور هذه الشريحة المثقفة من قضية تسييس الدين ومسألة الخلافة قد ساعد أيضا على ضعف التواصل بين الطرفين اجتماعيا وسياسيا ، ومن المعروف أن دور الشريحة التجارية في الأحداث السياسية والاجتماعية والثقافية أيضا كان فعالا ، بل يمكن القول إنه لا وجود للفعل السياسي أو غيره دون جهود هذه الشريحة ، ويكفي أن يستعرض أي باحث أسماء المجلس الاستشاري لعام ١٩٢١ ، والمجلس التشريعي لعام ١٩٣٨ ، لتبين له هذه الحقيقة ، وبسبب هذا التنافر بين أعضاء حزب التحرير والتجار ، كان من الطبيعي أن لا يكون هناك أي دور للحزب في حياة المجتمع الكويتي .

ويمكن القول بشكل عام ، إن حرص الحزب على مبدأ السرية وعدم الظهور العلني في المجتمع قد يعود إلى خشية الأعضاء من مجابهة السلطة له كما حدث في الأردن ، الأمر الذي ساعد بدوره على ضعف الارتباط بالمجتمع الكويتي وقضاياه ، مما أدى إلى انعدام تأثير فكر الحزب في المجتمع ، لكن ذلك لا يمنع حقيقة معرفة الكويتيين منذ الخمسينيات بأفكار الحزب ، حيث كانوا يطلقون لفظ «التحريريين» على الكويتيين وغيرهم ممن ينتمون إلى هذا الحزب .

بناء على ذلك يمكن القول إن نشاط حزب التحرير خلال الخمسينيات كان محدودا بسبب ضعف التقبل الاجتماعي لفكر الحزب ، وفشل أعضاء الحزب في التواصل مع الشعب الكويتي فكريا واجتماعيا ، وقد امتد هذا العجز والفشل إلى الفترة اللاحقة للاستقلال .

حزب التحرير: منذ الاستقلال حتى الغزو

شهد المجتمع الكويتي منذ عام ١٩٦١ نقلة نوعية على المستويين السياسي والثقافي ، حيث نالت الكويت الاستقلال السياسي ثم انتخاب المجلس التأسيسي لوضع الدستور للبلاد ، ثم العمل بالدستور وقيام مجلس ١٩٦٣ ، والصخب أو الفاعلية السياسية في ذلك المجلس من خلال قيادة القوميين العرب لحركة المعارضة السياسية ، والأزمة الدستورية لعام ١٩٦٤ التي أدت إلى استقالة الحكومة الكويتية[٣٦] ، ثم التدخل في نتائج الانتخابات لعام ١٩٦٧ ، وغير ذلك من الأحداث السياسية الهامة التي عاصرها المجتمع الكويتي حتى عشية الغزو العراقي .

على المستوى الثقافي كانت الكويت تعيش حالة فريدة من الانفتاح الثقافي والحضاري والعربي ، حيث عادت الأندية الثقافية إلى ممارسة أنشطتها المتنوعة من خلال التسمية الجديدة «جمعيات النفع العام» وانطلاقة الحريات الفكرية والتواصل الثقافي على المستوى العربي العام ، وقد استفادت جميع التجمعات السياسية من هذا المناخ الجديد ، خاصة بالنسبة للتيار القومي ، لكن مع ذلك لم يكن لفكرة تسييس الدين أو الإسلام السياسي نصيب من القبول العام ، ولاشك أن حزب التحرير قد استفاد من هذا الانفراج السياسي والاجتماعي العام ، بدليل أنه قام بطبع كتابه الهام «مقدمة الدستور والأسباب الموجبة له» في مطبعة جريدة «السياسة» الكويتية عام ١٩٦٣ ، الأمر الذي يعني عدم الاهتمام بالحزب ذاته من كونه حزبا ممنوعا من ممارسة العمل السياسي في العالم العربي بسبب أفكاره المعارضة للأنظمة السياسية بشكل عام ، ومما هو جدير بالملاحظة أن المكتبات العامة الخاضعة لإشراف الدولة لاتتوفر فيها نسخ من هذا الكتاب ، في حين أن الدولة كانت حريصة على تزويد المكتبات العامة بالكتب الصادرة محليا ، فعهد الستينيات يعد من العهود الذهبية للمجتمع الكويتي على الصعيد الثقافي ، مما يدل على أن حزب التحرير لم يكن سوى جماعة صغيرة ليست ذات أي تأثير في المجتمع .

ويمكن القول بشكل عام ، إن أعضاء حزب التحرير لم يعطوا الكويت اهتمامهم الكافي ، حيث لا نجد لهم أية منشورات حول الأزمة العراقية ـ الكويتية التي افتعلها عبدالكريم قاسم عام ١٩٦١ عشية إعلان الاستقلال الكويتي ، وكذلك لا نجد لهم أية تعليقات كتابية حول الدستور الكويتي باعتباره دستورا مدنيا ، كما هو الحال في ملاحظاتهم المدونة بالنسبة للدستور الإيراني الذي صدر مع إعلان الجمهورية الإيرانية الإسلامية ، ولا يجب تجاهل حقيقة أن مؤسس الحزب تقي الدين النبهاني كان لايزال حيا في ذلك الوقت ، كل هذه الشواهد ليست سوى دليل واضح

على أن الكويت لم تكن محل اهتمام لدى الحزب ولا يعقل الافتراض أن الحزب لم يكن يضم أي أعضاء كويتيين في مساحة جغرافية صغيرة كانت تعج بالعديد من التنظيمات السرية مثل الأحزاب اليسارية ، بل عرف عن بعض الكويتيين تأييد الأطروحات النازية المتمثلة في القومية المتطرفة ، فضلا عن وجود بعض المنتمين للأحزاب الشيوعية ، لكن على ما يبدو أن طبيعة وأفكار الحزب قد حالت بينهم وبين الإعلان عن أنفسهم كناطقين أو ممثلين للحزب ، وحيث إن مشاركتهم السياسية في الانتخابات العامة سواء للبرلمان أو المجلس البلدي أو جمعيات النفع العام أو غيرها ، كانت منعدمة ، أمكن القول ، إن التأثير الفعلي للحزب وأطروحاته في المجتمع الكويتي كانت شبه منعدمة أو أنها لم تتعد الاتصال الشخصي ببعض الكويتيين[٣٧] .

لقد كان صوت حزب التحرير خلال ثلاثين عاما وهي الفترة التاريخية التي سبقت الغزو العراقي ، صوتا خافتا بشكل عام ، على الرغم من تنامي قوة التيار الديني على الصعيدين الاجتماعي و السياسي من خلال البرلمان ، هذا التنامي الذي بدأ مع برلمان ١٩٧١ ، لكن رفض أعضاء الحزب لكل ما يصدر عن الدولة المعاصرة باعتبارها امتدادا للفكر الغربي ، وكذلك رفضهم للتعاون مع الجماعات الدينية المختلفة لأنها لا تملك الفكر الإسلامي الصحيح وفقا لوجهة نظرهم ، قد حال دون تنامي نشاطهم الفكري في المجتمع الكويتي ، ولكن ما إن حدث الغزو العراقي ، ثم الاحتلال فالتحرير ، حتى قرر أعضاء الحزب أن يكون لهم صوت مسموع في المجتمع الكويتي .

الحزب في مرحلة ما بعد الاحتلال:

الحركات الدينية وقفت مع العراق عند قيامه بغزو الكويت ، وقد اشتد التأييد للعراق مع الاستعانة بالقوات الأجنبية حيث عدت الجماعات الدينية وجود هذه القوات في شبه جزيرة العرب مؤامرة على الإسلام[٣٨] ، أما حزب التحرير فقد أصدر في ٦/ ٨/ ١٩٩٠ بيانا حول الغزو العراقي بعنوان «هذا بلاغ للناس ولينذروا به» ، لا يتضمن أية إدانة للغزو العراقي ، حيث اعتبر الغزو مجرد دخول لقوات الجيش العراقي للكويت ، كما أدان التحرك الأمريكي متهما الولايات المتحدة بصنع سيناريو الأزمة لإيجاد مبرر للتدخل في منطقة الخليج وضرب العراق عسكريا و«فرض الهيمنة الأمريكية التامة على الخليج» ، كذلك امتدت الإدانة إلى الدول الخليجية التي استعانت بـ«القوات الأجنبية الكافرة» لأن الشرع الإسلامي ينهى عن ذلك على

أساس عدم جواز الاستعانة بالمشركين ضد المسلمين ، وأن حل المشكلة هو من اختصاص المسلمين وفقا لأحكام الإسلام ، ومن ثم تحريم الاستعانة بالكافر ليقاتل المسلم لأن ذلك ذريعة لجعل نفوذ للكافر وسلطان له على المسلمين وذلك محرم شرعا ، ثم بعد ذلك يطلب البيان من المسلمين الوقوف «سدا منيعا أمام أطماع أمريكا وبريطانيا وفرنسا وروسيا في البلاد الإسلامية» ، ثم أتبع ذلك بالمطالبة التقليدية التي يوردها في كل بيان بضرورة إقامة الخليفة ومبايعته لإقامة دولة الخلافة .

كان من الطبيعي بعد التحرير ، أن يكون موقف الحكومة الكويتية متشددا تجاه الجماعات الدينية وإن لم تقم الحكومة الكويتية من الناحية العملية باتخاذ أية إجراءات ضد جماعة الإخوان المسلمين في الكويت بسبب قوة ونفوذ الجماعة نظرا لأنها تضم شخصيات كويتية اقتصادية واجتماعية نافذة من جهة[٣٩] ، ولتقديم هذه الجماعات بعض التبريرات والحجج بالادعاء أنها لم تؤيد الغزو ، لكنها كانت ضد القوات الأجنبية من جهة أخرى ، إضافة إلى ذلك سعت الجماعات الدينية ، وكذلك القومية ، إلى تغيير أسلوب العمل السياسي وطبيعة النشاط الاجتماعي ، حيث اتجهت هذه الجماعات إلى تبني القطرية أو الوطنية في المقام الأول وعلى حساب الجانب القومي أو التنظيمي ، في محاولة لتحسين الصورة الخارجية في مواجهة الشعب الكويتي الذي صدم بمواقف التنظيمات المختلفة بتأييدها الغزو أو العراق بشكل عام ، وقد تجلى ذلك بصيغة تنظيم محلي جديد مثل المنبر الديمقراطي الكويتي والحركة الدستورية الإسلامية والتجمع الإسلامي الشعبي والتجمع الدستوري وغيرها من المسميات ذات الصبغة المحلية أو الدستورية أو الدينية بشكل عام .

وقد ساعد ذلك على تهدئة الشارع الكويتي ، دون تجاهل لطبيعة المصالح السياسية التي استدعت ارتباط صانع القرار السياسي بالجماعات الدينية بسبب ثقلها الاجتماعي .

لم يكن ذلك متيسرا لأعضاء حزب التحرير الرافضين لأسلوب التستر بالحجج القطرية أو الوطنية ، حيث عرف عنهم شدة التمسك بمبادئ الحزب حتى درجة من الانصهار أو التبني ، فضلا عن أن معظم أعضائه من الأردنيين والفلسطينيين ، المغضوب عليهم في المجتمع الكويتي ، بسبب مواقف الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية من الغزو بتأييد العراق ، واستمرار ذلك التأييد لفترة ما بعد التحرير ، وقد أقدمت السلطة الكويتية ـ خاصة في الأشهر الثلاثة الأولى التي تلت التحرير ـ على اعتقال وإبعاد كثير من الفلسطينيين والأردنيين ، إضافة إلى الذين تمت

محاكمتهم بتهمة التعاون مع العدو العراقي ، ولاشك أن أعضاء حزب التحرير كانوا ضمن أولئك الذين تم ترحيلهم[٤٠] .

يضاف إلى ذلك مغادرة آلاف الفلسطينيين والأردنيين للكويت أثناء الاحتلال العراقي وبعد التحرير ومن المنطقي أن يكون أعضاء حزب التحرير من ضمنهم .

كان من الطبيعي في ظل الأحكام العرفية التي أعلنت في أعقاب التحرير ألا يسمع أي صوت للكويتيين المنتمين لحزب التحرير ، مع ما تلا ذلك من انشغال كامل على المستويين الرسمي والشعبي بإعادة البناء والإعمار ، إضافة إلى قضية الأسرى والمفقودين ، ثم الانشغال بالانتخابات العامة لبرلمان عام ١٩٩٢ ، ومن الملاحظ أن انتخابات عام ١٩٩٢ لم تشهد أي وجود علني لأعضاء الحزب في الأنشطة المختلفة المصاحبة لتلك الانتخابات مثل الندوات والمحاضرات والكتابات السياسية ، كما لم يصدر الحزب أية منشورات خاصة به تعليقا على الأحداث التي تمر بها المنطقة ، أو حول الوضع السياسي في الكويت ، أو بالنسبة للوضع في العراق ، ولعل ذلك يعود بشكل رئيسي إلى طبيعة القضايا التي انشغل بها الرأي العام الكويتي مثل ضرورة الكشف عن أبعاد ما حدث في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ، ومحاسبة المسؤولين ، وقضية الأسرى ، ونوعية الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يجب أن تسود في مرحلة ما بعد التحرير ، وهذه كلها قضايا محلية في المقام الأول ، ليس لها نصيب في قائمة اهتمامات حزب التحرير ذات المدى الإسلامي العام .

الجديد في الأمر بروز ظاهرة حضور المحاضرات العامة ، أو بتعبير أدق الشغب الفكري ، إن جاز التعبير ، والمقصود بذلك تواجد بعض الشباب الكويتي في مثل هذه الندوات والمحاضرات الذي يقوم بالتعليق على ما ورد بالندوة فيستغل الوضع للتشهير بالنظام السياسي باعتباره غير إسلامي وبتكفير الديمقراطية والحياة الدستورية ، والدعوة للفكر الإسلامي الصحيح وفقا لمفاهيم حزب التحرير ، ثم يعلن عن اسمه وانتمائه الحزبي ، وهذا أمر جديد ليس له سابقة حيث إنه لم يحدث في مثل هذه الندوات أو غيرها أن أعلن المعقب على الموضوع انتماءه الحزبي أو السياسي أو الديني ، ويلاحظ اصطباغ الحديث بنبرة التشدد الديني وتكفير النظام السياسي الديمقراطي ، دون أي اهتمام للقوانين التي تعاقب على ذلك بالسجن أو الغرامة أو كليهما معا[٤١] .

كان يلاحظ أيضا نغمة التكفير لمن يطلق عليهم العلمانيون والذين هم في حقيقة الأمر من دعاة الليبرالية الفكرية الذين يعارضون التيار الديني وأطروحاته المتشددة في الصحافة والندوات

العامة ، إضافة إلى تأييدهم ودعوتهم للمجتمع المدني والدولة الديمقراطية والدستورية ، ولا يقتصر نشاط أعضاء الحزب على حضور المحاضرات العامة ، بل حضور الديوانيات أيضا والكتابة في الصحف لعرض أفكارهم حول الخلافة والمفاهيم الأخرى الخاصة بالحزب بأسلوب يبدو وكأنه يمثل دعوة مفتوحة للآخرين للانضمام إلى صفوف الحزب .

وإذا أخذنا بعين الاعتبار تطابق موقف الحزب مع مواقف كثير من شباب التيار السلفي المتشددة تجاه الديمقراطية والدستورية والنظم الغربية بشكل عام ، وكذلك الدعوة لإقامة الدولة الإسلامية ، فإنه يمكن القول إن قدرة أعضاء الحزب الفذة على الجدل والإقناع ، قد أتاحت لهم مجالا لاجتذاب الشباب غير المستقر فكريا والذي يستحوذ عليه هاجس دولة الخلافة الإسلامية ، مع ملاحظة أن أعضاء الحزب يتعمدون أثناء النقاش والجدل تجنب الخوض في المفاهيم المعقدة التي يتبناها الحزب والدعوة للانقلاب على النظام السياسي ، حيث يطمئن إليه المستمع من هؤلاء الشباب .

في عام ١٩٩٥ قام أحد الكويتيين ويدعى محمد الفرج بإصدار كتاب بعنوان «أنظمة الخلافة الإسلامية في عصرنا الحاضر» قام بطباعته على نفقته الخاصة ، والكتاب يتضمن إعادة لأفكار الحزب حول الخلافة الإسلامية باعتبارها النظام السياسي الصالح لحكم المسلمين ، وشرحا للخطوط الرئيسية لأفكار حزب التحرير بعرض مبسط ولغة سهلة موجزة وشاملة لمن يريد أن يتعرف على دعوة هذا الحزب . ومن الواضح أن الهدف من عرض الكتاب العمل على جذب الآخرين لساحة الحزب ، والكتاب لا يقدم شيئا جديدا[٤٢] ، وهذا ليس بمستغرب بالنسبة لحزب التحرير حيث يلتزم كل عضو بتبني الأفكار العامة لمفاهيم الحزب ، خلافا لما عليه الوضع في الجماعات الدينية الأخرى ، حيث تتنوع كتاباتهم بتعدد آرائهم وتوجهاتهم بين التشدد والوسطية بدرجات متفاوتة .

من الطبيعي في ظل الجهود الفردية لأعضاء حزب التحرير وطبيعة واقع المجتمع الكويتي والموقف الشعبي من فكرة الالتزام الحزبي المنظم كما أشرنا إلى ذلك في ثنايا الدراسة[٤٣] ، أن تكون نتائج هذه الجهود محددة على الصعيد الاجتماعي ـ السياسي ، حيث ظل أعضاء الحزب يمارسون حرية التعبير عن آرائهم في المحاضرات العامة والصحف دون أن يؤدي ذلك إلى أية نتائج واقعية ملموسة ، وقد لوحظ عدم صدور أية نشرات حزبية خلال فترة الانتخابات العامة في فبراير ٩٦ أو بعدها مما يدل على رغبة أعضاء الحزب على تجنب الصدام مع الشعب الكويتي

في هذه الفترة الساخنة نظرا لما عرف عن الكويتيين من حماستهم في مناقشة القضايا العامة ، وحيث تصبح كل القضايا قابلة للأخذ والرد ، خلافا لما يحدث في المحاضرات العامة حيث العدد المحدد من المحاضرين أو المعقبين ، ففي الفترة التي تسبق يوم الانتخابات يشهد المجتمع الكويت مواجهات فكرية ساخنة لأطروحات المرشحين على اختلاف توجهاتهم ، وهو أمر ليس من السهل مواجهته خاصة إذا كانت الأطروحات مرفوضة من الشعب ذاته مثل تكفير الدستور والنظام الديمقراطي .

خاتمة

من خلال هذه الدراسة الأولية لنشاط حزب التحرير منذ الخمسينيات حتى عام ١٩٩٦ يمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية :

أولا : إن حزب التحرير ليس حزبا طارئا على المجتمع الكويتي ، حيث إنه كان ضمن التنظيمات السياسية التي عاصرت فكرة المد القومي بصورته الناصرية ، وشيوع ظاهرة الأحزاب السياسية المؤدلجة ، وعلى الرغم من أن الحزب لم يجتذب أنصارا عديدين كما هو الحال مع حركة القوميين العرب مثلا ، كما أن أطروحاته الفكرية لم تنل الاهتمام المطلوب سواء من المثقفين أو العامة ، إلا أنه يمكن القول إن المجتمع لم يقف ضد الحزب وأطروحاته التي لم تنل القبول العام ، وخير دليل على ذلك خلو الأدبيات السياسية من الإشارة إلى هذا الحزب .

ثانيا : على الرغم من أن حزب التحرير كان حزبا ممنوعا من العمل السياسي في الأردن ، إلا أن ذلك لم يدفع السلطات الرسمية في الخمسينيات إلى الحد من نشاطه المحدود ، وكذلك الأمر في ظل الدولة الدستورية ، بدليل طباعة كتاب مقدمة الدستور في المطابع الكويتية ، ويعود الفضل في ذلك إلى هامش الحرية الفكرية الواسع في المجتمع الكويتي .

ثالثا : استمرار رفض المجتمع الكويتي لأطروحات حزب التحرير الفكرية التي تتبنى الدين كأيديولوجية سياسية ، على الرغم من تفاعل المجتمع الكويتي مع الجماعات الدينية ذات التوجهات السياسية مثل جماعة الإخوان المسلمين ، وما ذلك إلا لأن أفكار الحزب الخاصة بتكفير الأنظمة السياسية والدعوة للوصول إلى الحكم عن طريق الانقلاب واستلام السلطة ، مما يتعارض مع المسلمات الاجتماعية والسياسية السائدة في الكويت ، حيث التسليم بحكم أسرة آل الصباح وفقا لما هو وارد في الدستور الكويتي .

رابعا : عدم قدرة أعضاء حزب التحرير على فهم طبيعة الواقع الكويتي فيما يتصل بالإسلام السياسي ، فالكويتيون متمسكون بالدستور ودولة القانون ، مهما تكن خلافاتهم الفكرية ، ومن ثم فإن فكرة الدولة الدينية التي يدعو الحزب إلى إقامتها لا تجد لها سندا شعبيا على الرغم من انتشار ونفوذ الجماعات الدينية سواء في البرلمان أو في المؤسسات أو على الصعيد الاجتماعي من خلال جمعيات النفع العام أو اللجان الاجتماعية والدينية .

خامسا : إن رفض أعضاء حزب التحرير المشاركة في العمل السياسي مثل الانتخابات البرلمانية والانتخابات الطلابية في الجامعة ، وموقفهم من الغزو العراقي ، قد ساهم كثيرا في اتساع الفجوة القائمة بينهم وبين المجتمع الكويتي ، والمعروف أن العمل السياسي ، خاصة الانتخابات العامة والنشاط البرلماني ، هو المجال الأكثر فعالية للاتصال بالشعب والمؤسسات والصحافة ، ولإحداث التغيير المطلوب الذي تتبناه أية جماعة سياسية أو دينية ، وأي تجمع يفشل في إيصال أعضائه إلى البرلمان لابد أن يتلاشى تأثيره على المستوى العام كما حدث للقوى القومية عام ١٩٦٧[٤٤] .

سادسا : ازدياد فعالية ونشاط أعضاء الحزب بعد تحرير الكويت ، وباندفاع غير عقلاني من خلال الإعلان عن الحزب والانتماء الحزبي في المحاضرات العامة بشكل خاص ، ويقصد باللاعقلانية في التعامل الاجتماعي تعرض أعضاء الحزب للنظام السياسي بالتكفير وهي نغمة غير مقبولة لدى المجتمع الكويتي ، ولم يستفد الحزب كثيرا من هذا الأسلوب الجديد ، على الرغم من ملاحظة انجذاب بعض الشباب الكويتي المتحمس لفكرة الدولة الدينية .

سابعا : غياب الحديث عن الفكرة الانقلابية التي تدعو إليها أدبيات الحزب ، وهي تمثل المرحلة الثالثة من مراحل عمل الحزب كما ذكرنا سابقا ، ولاشك أن أعضاء الحزب كانوا على علم تام بالتداعيات السلبية المترتبة على هذه الفكرة ، خاصة وأن طرحها يمس أمن الدولة ، الأمر الذي يحق للسلطة فيه القيام باعتقالهم ، وذلك أمر له عواقبه الوخيمة خاصة بالنسبة لغير الكويتيين .

ثامنا : فشل الحزب في بناء مؤسساته الاجتماعية بسبب عدم تأييد القوة الاجتماعية الفاعلة كالقوى التجارية والدينية مثلا ، ومن المعروف في المجتمع الكويتي أن جمعيات النفع العام إحدى الوسائل الفعالة للانتشار الاجتماعي ، هذا فضلا عن أن توفر جمعية نفع يتيح للمنتمين إليها فرصة الحصول على امتياز لتأسيس صحيفة يومية أو مجلة أسبوعية كما هو الحال مع جمعية

الإصلاح الاجتماعي ومجلتهم الناطقة باسمهم «المجتمع» ومجلة «الفرقان» الناطقة بلسان جمعية إحياء التراث التي تمثل الجماعة السلفية ، وقد ساهم عدم تعاون أعضاء الحزب مع الجماعات الدينية الأخرى للأسباب الأيديولوجية في انعدام توفر قناة إعلامية تمكن أعضاء الحزب من التعبير عن مواقفهم السياسية والاجتماعية بالنسبة لمختلف الأحداث التي يمر بها المجتمع .

بناء على ما سبق من استنتاجات يمكن القول إن خط حزب التحرير من الانتشار والفعالية الاجتماعية والسياسية سيكون ضئيلا جدا في المستقبل ، ليس فقط بسبب رفض المجتمع الكويتي شعبا وحكومة للأطروحات الفكرية التي يتبناها الحزب ، ولأسلوب عمله الساعي إلى السلطة ، بل ولطبيعة فكر وأسلوب عمل الحزب حيث يرفض أعضاؤه تطوير أفكارهم بما يتناسب والواقع الاجتماعي والسياسي القائم .

فالتصلب الأيديولوجي الذي يتبناه الحزب يقف عائقا قويا أمام أي تطور مطلوب لمجتمع خليجي محافظ يعايش ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة ، بحاجة إلى رؤية جديدة ومقترحات لحل المشكلات القائمة وكذلك المشكلات المتوقع حدوثها في المستقبل .

الهوامش:

١ ـ هالة مصطفى ، الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف ، ط ١ ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ١٠٤ ـ ١٠٦ .

٢ ـ فتحي يكن ، الموسوعة الحركية ، ط ٢ ، دار البشير ، الأردن ١٩٨٣ ، المجلد الأول ، ص ٤ ، وكذلك عبدالوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ط ١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٨١ ، المجلد الأول ، مادة : تقي الدين النبهاني ، ص ٥٦٤ .

٣ ـ سهى الفاروقي ، «نظريات الدولة الإسلامية والواقع المعاصر : حالة دراسية» ، قراءات سياسية ، السنة الخامسة ، العدد الأول ، شتاء ١٩٩٥ ، ص ٨٣ ـ ٨٤ .

٤ ـ تجدر الإشارة إلى قيام حزب التحرير بعقد مؤتمر خاص حول الخلافة الإسلامية في لندن صيف ١٩٩٤ .

٥ ـ راجع على سبيل المثال لا الحصر : فتحي يكن ، مصدر سابق ، بيان نويهض الحوت ، القيادات والمؤسسات الساسية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨ ، مؤسسة الدراسات

الفلسطينية ، بيروت ١٩٨١ ، ص ٥٠٢ ـ ٥٠٥ ، الموسوعة الفلسطينية ، ط ١ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٨٤ ، ص ٥٦٤ . صادق أمين ، الدعوة الإسلامية فريضة شرعية ، وضرورة بشرية ، عمان ١٩٦٧ ، ص ١٣ ـ ١٤ ، ٩٢ .

٦ ـ همام سعيد ، «حزب التحرير : دراسة ونقد ، ندوة اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر التي عقدت في البحرين ٢٢ ـ ٢٥/ ٢/ ١٩٨٥ ، دون مكان نشر ، ١٩٨٧ ، ص ٦١١ ـ ٦٣٣ ، د . عبدالله النفيسي ، الفكر الحركي للتيارات الإسلامية ، دار الربيعان للنشر ، الكويت ١٩٩٥ ، ص ١٧ ـ ٢١ .

٧ ـ همام سعيد ، ص ٦١١ ـ ٦١٣ .

٨ ـ المرجع السابق ، ص ٦١٤ .

٩ ـ تقي الدين النبهاني ، نظام الإسلام ، دون مكان نشر ، القدس ١٩٥٢ .

١٠ ـ سهى الفاروقي ، ص ٨٣ ـ ٨٤ .

١١ ـ حزب التحرير ، مقدمة الدستور والأسباب الموجبة له ، دار السياسة ، الكويت ١٩٦٣ ، ص ٤٥٥ ـ ٤٥٦ .

١٢ ـ سهى الفاروقي ، ص ٨٣ ـ ٨٤ .

١٣ ـ همام سعيد ، ص ٦٢١ .

١٤ ـ سهى الفاروقي ، ص ٨٤ .

١٥ ـ فلاح المديرس ، ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت ١٩٣٨ ـ ١٩٧٥ ، دار قرطاس للتوزيع والنشر ، الكويت ١٩٩٤ .

١٦ ـ المرجع السابق ، ص ٣٦ .

١٧ ـ فلاح المديرس ، «النادي الثقافي القومي وتنمية الثقافة السياسية في المجتمع الكويتي» ، عالم الفكر ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد الرابع ، أبريل ـ يونيو ١٩٩٦ ، ص ٥٢ ـ ٥٥ .

١٨ ـ المرجع السابق ، ص ٦٥ .

١٩ ـ اتحاد نقابات القطاع الحكومي ، الحركة النقابية الكويتية : عشرون عاما لتأسيس الحركة النقابية الكويتية ١٩٦٤ ـ ١٩٨٤ ، دون دار نشر ، الكويت ١٩٨٤ ، ص ١٨ .

٢٠ ـ أحمد البغدادي ، فلاح المديرس ، «دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية» ، المستقبل العربي ، عدد ١٦٩ ، مارس ١٩٩٣ .

٢١ ـ فلاح المديرس ، التجمعات السياسية الكويتية : مرحلة ما بعد التحرير ، مطبعة المنار ، الكويت ١٩٩٦ ، ص ٣ ـ ٩ .
٢٢ ـ فلاح المديرس ، جماعة الإخوان المسلمين في الكويت ، دار قرطاس للتوزيع والنشر ، الكويت ١٩٩٥ ، ص ١٣ .
٣ـ ـ فلاح المديرس ، ملامح أولية . . . ، ص ٣٣ .
٢٤ ـ فلاح المديرس ، جماعة الإخوان المسلمين . . . ، ص ٢٤ .
٢٥ ـ المرجع السابق ، ص ٢٥ ـ ٢٦ .
٢٦ ـ فلاح المديرس ، ملامح أولية . . . ، ص ٢٩ ـ ٣١ .
٢٧ ـ Falah Al-Mdairis. The Arab Nationalist Movement in Kuwait from its Origins to 1970, unpub. ph.d. Thesis, Oxford Uni. Oxford, 1977, pp. 159-160.
٢٨ ـ روزماري سعيد زحلان ، الخليج والمشكلة الفلسطينية (١٩٣٦ ـ ١٩٤٨) ، المستقبل العربي ، عدد ٢٦ ، أبريل ١٩٨١ .
٢٩ ـ عبدالوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، المجلد الثاني ، ص ٦٠٢ ـ ٦٠٣ .
٣٠ ـ همام سعيد ، مرجع سابق ، ص ٦١٣ .
٣١ ـ نجاة عبدالقادر الجاسم ، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين (١٩١٤ ـ ١٩٣٩) ، ١٩٧٣ ، ص ٥٥ .
٣٢ ـ عبدالله النفيسي ، «تقويم الفكر الحركي للتيارات الإسلامية : دراسة موجزة» ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ٢٣ ، العدد الثاني ، صيف ١٩٩٥ ، ص ١١ ـ ١٣ .
٣٣ ـ همام سعيد ، مرجع سابق ، ص ٦١١ ، وفتحي يكن ، الموسوعة الحركية ، المجلد الثاني ، ص ١٩٥ ـ ١٩٧ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٣ .
٣٤ ـ خالد العدساني ، مذكرات خالد العدساني ، أوراق غير منشورة ، ص ٧٦ .
٣٥ ـ د . أحمد مصطفى أبو حاكمة ، تاريخ الكويت الحديث ، ص ٣١٧ ـ ٣٢٣ ، ط ١ ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ١٩٨٤ .
٣٦ ـ يوسف هاشم الرفاعي ، الأزمة الدستورية الأولى في حياة مجلس الأمة الكويتي ، ط ١ ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ١٩٩٦ ، ص ٧ ـ ١٣ .
٣٧ ـ انظر تفصيلات مواقف التيارات الأصولية الدينية تجاه غزو العراق للكويت في أحمد

البغدادي (مترجم) ، الحركات الأصولية الإسلامية وأزمة الخليج ، دار الشراع العربي للنشر ، الكويت ١٩٩٢ .

٣٨ ـ فلاح المديرس ، جماعة الإخوان المسلمين في الكويت ، ص ١١ ـ ١٣ .

٣٩ ـ منظمة العفو الدولية ، تقرير عام ١٩٩٢ .

٤٠ ـ راجع الندوة التي أقيمت في جمعية الخريجين ، الكويت ٢٣/ ١٢/ ١٩٩٥ .

٤١ ـ راجع ندوة حقوق الإنسان في الإسلام ، جمعية أعضاء هيئة التدريس ، جامعة الكويت ، ١٦/ ١٢/ ١٩٩٥ .

٤٢ ـ علمنا أن الكاتب محمد الفرج مؤلف كتاب أنظمة الخلافة الإسلامية في عصرنا الحاضر ، الكويت ١٩٩٥ ، قد خرج من الحزب لأسباب مجهولة وقد تعهد بعدم الحديث عن الحزب لأي كان ، وقد أخبرنا بذلك حين طلبنا مقابلته .

٤٣ ـ أحمد البغدادي ، فلاح المديرس ، «دراسة تحليلية . . .» ، ص ٩٥ ـ ٩٨ .

٤٤ ـ محمد الرميحي ، الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة ، كاظمة للنشر والتوزيع ، الكويت ١٩٧٧ ، ص ٤٠ ـ ٤١ .

المراجع

أولا: المراجع العربية:

- اتحاد نقابات القطاع الحكومي ، «الحركة النقابية الكويتية : عشرون عاما لتأسيس الحركة النقابية ١٩٦٤ - ١٩٨٤» ، الكويت ١٩٨٤ .
- أحمد البغدادي (معرب) . «الحركات الأصولية الإسلامية وأزمة الخليج» ، دار الشراع العربي للنشر ، الكويت ١٩٩٢ .
- أحمد البغدادي ، فلاح المديرس . «دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية» ، المستقبل العربي ، عدد ١٦٩ ، مارس ١٩٩٣ ، المركز العربي لدراسات الوحدة العربية ، بيروت .
- أحمد مصطفى أبو حاكمة . «تاريخ الكويت الحديث» ، ط ١ ، ذات السلاسل للنشر ، الكويت ١٩٨٤ .
- بيان نويهض الحوت . «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ - ١٩٤٨» ط ١ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٨٤ .
- تقي الدين النبهاني ، نظام الإسلام ، القدس ١٩٥٢ .
- حزب التحرير ، مقدمة الدستور والأسباب الموجبة له ، دار السياسة ، الكويت ١٩٦٣ .
- خالد العدساني ، المجلس التشريعي ١٩٣٨ ، مذكرات مطبوعة غير منشورة .
- روزماري زحلان ، «الخليج والمشكلة الفلسطينية ١٩٣٦ - ١٩٤٨» ، المستقبل العربي ، عدد ٢٦ ، أبريل ١٩٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت .
- سهى الفاروقي . «نظريات الدولة الإسلامية في الواقع المعاصر : حالة دراسية» ، قراءات سياسية ، السنة الخامسة ، العدد الأول ، شتاء ١٩٩٥ ، الولايات المتحدة الأمريكية .
- صادق أمين . «الدعوة الإسلامية فريضة شرعية وضرورة بشرية» ، عمان ١٩٦٧ .
- فلاح المديرس . «ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت ١٩٣٨ - ١٩٧٥» ، دار قرطاس للنشر ، الكويت ١٩٩٤ .
- فلاح المديرس ، «النادي الثقافي القومي وتنمية الثقافة السياسية في المجتمع الكويتي» ، عالم الفكر ، المجلد ٢٤ ، العدد الرابع ، أبريل - يونيو ١٩٩٦ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت .

ـ فلاح المديرس ، جماعة الإخوان المسلمين في الكويت ، دار قرطاس للنشر ، الكويت ١٩٩٥ .
ـ عبدالله النفيسي . «الفكر الحركي للتيارات الإسلامية» ، دار الربيعان للنشر ، الكويت ١٩٩٥ .
ـ عبدالله النفيسي . «تقويم الفكر الحركي للتيارات الإسلامية : دراسة موجزة» ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ٢٣ ، العدد الثاني ، صيف ١٩٩٥ ، جامعة الكويت ـ الكويت .
ـ عبدالوهاب الكيالي (محرر) ، «موسوعة السياسة ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر» ، بيروت ١٩٨١ .
ـ محمد الرميحي . «الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة» ، كاظمة للنشر والتوزيع ـ الكويت ١٩٧٧ .
ـ منظمة العفو الدولية ، تقرير عام ١٩٩٢ .
ـ نجاة عبدالقادر الجاسم . «التطور السياسي والاقتصادي للكويت ما بين الحربين (١٩١٤ ـ ١٩٣٩)» ، القاهرة ١٩٧٣ .
ـ هالة مصطفى . «الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف» ، ط ١ ، مركز الدراسات الاستراتيجية ـ مؤسسة الأهرام ، القاهرة ١٩٩٢ .

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1- David R., "A Dictionary Modern of Politics", Phil., P.A, U.S.A., 1985.

2 - Falah Al-Mdairis, "The Arab Mationalist Movement in Kuwait from its Origins to 1970", un Pub. Ph. D. Thesis, Oxford, 1977, Ency. of Islam, (New Edition), Vol. 11, Leiden 1963.

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

علمية ـ أكاديمية ـ فصلية ـ محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي ـ جامعة الك

رئيسة التحرير: د. شفيقة بستكي

صدر العدد الأول في يناير 198

الاشتراكات

الكويت: 3دنانير للأفراد ـ ديناران للطلاب ـ 15 ديناراً للمؤسسات.

الدول العربية: 4 دنانير للأفراد ـ 15ديناراً للمؤسسات.

الدول الأجنبية: 15 دولاراً للأفراد 60 دولاراً للمؤسسات.

بحوث باللغة العربية والإنجليزية ـ ندوات
مناقشات ـ عروض كتب ـ تقارير

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير:

ص.ب 26585 الصفاة ـ رمز بريدي 13126 الكو

هاتف: 4817689 ـ 4815453 ـ فاكس: 4812514

E-mail: AJH@KUC01.KUNIV.EDU.KW

يمكنكم الاطلاع على المجلة باللغتين العربية والإنجليزية مع الفهرس على شبكة الإنترنت